يشكل ذلك على عدها في الملازم للاضافة انتهى ويجاب بان ذلك
العدد باعتبار الغالب قوله فنصبها لدن لا يخفى ان قول الشارح لدن
بيان للضمير المستتر في نصبها على حذف اداة التفسير والضمير البارز
عايد على غدوة ولو اعيد المضمر المستتر الى المخاطب اندفع الاشكال
الآتي من عطف قوله او على اضمار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك
وقد ارتكبه الشارح فيما ياتي لدفع ذلك مع ان في ذلك تشتت الضمير
وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت في الضمير وذلك هو الاصل
عند تعدد الضمائر وان كان الحق انه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة
حيث لا لبس خلافا للزمخشري في تفسير سورة طه وان اقر كلامه
المص في شرح بانت سعاد عند قوله ولن يبلغها الا غدافرة وقد
حققنا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث الضمير هذا ونسب
المص النصب للدن لانها العامل نحو قولهم ان النصب عن تمام الكلام
معناه ان الاسم هو الناصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك اشارة
الى انه لولا التمام الجر بالاضافة قوله اما على التمييز قال اللقاني
قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال
لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال
لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها
ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من
جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فصار لدن غدوة في اللفظ كرأيت زيدا فنصبها اما بالتمييز
او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وعدوة بعد لدن لا تكون

الامونة

ايضا

الامونة وان كانت معرفة انتهى وبه يظهر لك ان قول الموضح اما
على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضيته انه تمييز حقيقة وليس
بسديد لحقيقة لدن ولا نسبتها فالصواب ان يقول على التشبيه
بالتمييز والله اعلم قوله لان لدن في آخرها الخ بهذا يعلم الجواب
عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها
اذ النون معقودة في اخواتها واما ما يقال لم اختص غدوة
بالنصب بلدن فلم يجز لدن سحرا فجوابه ان غدوة اكثر ظرفا
من سحر ونحوه واجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدا زمان
مبهم فسر بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص قوله في لغاتها العشر لان
في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة
والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال
في الاولى وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام فيهما
وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والتاسعة لدن بضم اللام
وسكون الدال والعاشرة لت بابدال الدال تا قوله لشبهها بالفاعل
قال الزرقاني اي في نحو قايم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون
في المفعول يكون في الفاعل قوله فظاهرها انها مرفوعة بلدن قال
الزرقاني اي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول
ترفع عليه قوله والجر القياس ولهذا لو عطف على المنصوب جاز
جر المعطوف كما ذكره في الكافية الشافية فانظر حاشيتنا على
الالفية قوله لئن كانت معرفة قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين
اي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لا نغدوة تستعمل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)